

أثر السياسة النقدية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

حarith عدنان محمد حمزة

أ.م.د. منعم احمد خضير

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

. (Harethhareth55@gmail.com)

المستخلص :

يهدف البحث إلى بيان أهمية دور السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي مع قياس وتحليل هذا الأثر في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

وقد توصلت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين الرقم القياسي للأسعار وكلّاً من عرض النقد و الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت العلاقة عكسية وغير معنوية بين الرقم القياسي للأسعار و سعر الفائدة والعلاقة عكسية و معنوية سعر الصرف ، وأظهرت نتائج التحليل القياسي أنَّ زيادة عرض النقد بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي للأسعار المستهلك بمقدار (46.28) وحدة ، وأنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي للأسعار المستهلك بمقدار (٤٩,٣٠٧) وحدة ، العلاقة بين سعر الفائدة والرقم القياسي للأسعار المستهلك ، فقد كانت غير معنوية بحسب اختبار (t) إذا كانت قيمة (sig) وهي أكبر من (0.05) ، وأنَّ زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في انخفاض الرقم القياسي للأسعار المستهلك بمقدار (٠,٢٤٠) وحدة .

واقتراح البحث: بضرورة استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل مواز وبأقل المخاطر في الاستقرار النقدي لخدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي ، وان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وهذا يتطلب ضرورة تعزيز دور السياسة النقدية إلى جانب السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضرورة إيجاد بديل عن سياسة ربط سعر صرف الدينار مع الدولار التي تستعمل الآن عاماً للاستقرار الأساسي للسياسة النقدية ودعامة أساسية للاستقرار المصرفية وضرورة استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل يحقق الاستقرار النقدي ولتشجيع عناصر الطلب الكلي على السلع و الخدمات وتحفيز المصارف الأهلية في التوجه نحو السوق المحلية ودعم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

The role of monetary policy in achieving economic stability in Iraq for the period (2005-2015)

Abstract :

The research aims to demonstrate the importance and role of monetary policy and its impact on economic stability with the measurement and analysis of this impact in Iraq for the duration (2005-2015).

The research found that there was a direct and moral correlation between the price index and both the cash supply and the gross domestic product (GDP) while inverse and intangible relationship between the price index and the interest rate and the inverse and moral relation of the exchange rate, the results of the standard analysis showed that the increase displaying cash in one unit with the other factors constant will contribute to increasing the consumer price index by the amount (46.28) alone and to increase gross domestic product (GDP) in one unit, with other factors consistent, will contribute to the increase in the consumer price Index (49.307). Unit, the relationship between the interest rate and the consumer price index, was intangible according to the T test if the SIG value was greater from (0.05), the exchange rate increase by one unit, while other factors are stable, will contribute to a depreciation of the consumer price index by 0.24 0) alone.

The research suggested: that monetary policy instruments should be used in parallel with the least risk to monetary stability to serve the objectives of economic stability, and that the Iraqi economy suffers from structural imbalances and this requires the need to operation alize the role of monetary policy alongside economic policies in order to achieve Economic stability and the need to find an alternative to the policy of linking the dinar exchange rate with the dollar, which is now being used as a factor for the fundamental stability of monetary policy and an essential pillar of bank stability and the need to use monetary policy instruments in a way that is monetary stability and to encourage the elements of aggregate demand for Goods and services and stimulation of community-based banks to move towards the local market and support monetary policy in economic stabilization

المقدمة :

تُعد السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي ترتكز عليها الدولة في تحقيق الأهداف المختلفة ، مما جعلها تتيح المجال الكبير لإجراء الكثير من البحوث والدراسات ، وتعرض دائماً للإضافات والتطوير من قبل المختصين الاقتصاديين على اختلاف نظرياتهم ومذاهبهم من خلال حدوث الأزمات النقدية وعدم الاستقرار والتوازن الاقتصادي الذي شهده العالم

و خاصة في الآونة الأخيرة، والسياسة النقدية تضع بصمتها وتمارس عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي وكمية أو حجم الائتمان بأجراء وإحداث تغيرات عليه بما يتلائم والظروف الاقتصادية لغرض امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم وضخ السيولة في حالات الانكماش والكساد وحقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية ، الأمر الذي جعلها تمثل جزاً أساسياً من أجزاء السياسة الاقتصادية ويرتكز الهدف المباشر للسياسة المعنية على سيولة المصرف أو الجهاز المركزي ،بحكم أثرها في توفير الائتمان أو تقليصه ، والذي يؤدي إلى التأثير في عرض النقد، لكون نمو السيولة ذو ارتباط قوي بالتغيير في الدخل والأسعار والإنتاج والعملة لذا يهتم البنك المركزي دائماً وبشكل مستمر بكمية السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية، والذي بمكانة التأثير فيها من خلال عملياته في شراء الأوراق المالية وبيعها ،إضافة إلى الاحتياطي الإلزامي .

السياسة النقدية تعتبر جزءاً مهماً من السياسات الاقتصادية الكلية حيث تؤدي السياسة النقدية دوراً مهماً وفعلاً في تنظيم عرض النقود والائتمان المركزي ، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كأعلى سلطة نقدية إذ تحقق أهداف معنوية محددة وفق أولويات تحدها المشكلة الاقتصادية التي يعني منها الاقتصاد، فأحياناً للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود وأسعار القائد تسعى إليه كاستقرار الأسعار والحد من التضخم والذي يعتبر من أبرز وأهم الأهداف التي تسعى إليها كافة اقتصاديات العالم بما للتضخم من آثار سلبية تتعكس على الاقتصاد والنمو الاقتصادي ، لذا فإن التحدي الذي واجهته السلطات النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو تضخم جامح؛ إذن لابد لها من السيطرة عليه من خلال رسم سياسات نقدية مستقلة عن أي قرار سياسي وضرورة أن تكون للسلطات النقدية المرونة والحرية لاستخدام أدواتها المختلفة لمحاربة التضخم الجامح .

أولاً: مشكلة البحث: واجهت السياسة النقدية في العراق في المرحلة الراهنة تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنهوض بالتنمية على نحو متسرع وإحداث تحسن جوهري في مستوى المعيشة، ولاسيما في ظل الوضع الأمني غير المستقر وضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية الذي أثر بشكل كبير على سرعة وفاعلية الأدوات المستعملة والإجراءات التي تم اتخاذها،

الأمر الذي يثير تساؤلاً: ما هي العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي؟ وهل هناك تأثير لهذه السياسة في الاستقرار في العراق وكم هو تأثيره؟

ثانياً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للسياسة النقدية أثر على الاستقرار الاقتصادي في العراق

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية دور السياسة النقدية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي مع قياس وتحليل هذا الأثر في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

رابعاً: أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في بيان دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام وتحسين النشاط الاقتصادي وبالتالي إحداث الاستقرار الاقتصادي في العراق.

خامساً: منهجية البحث: يستخدم البحث الأسلوب الوصفي في عرض الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي كما يستخدم الأسلوب القياسي في قياس أثر السياسة النقدية في التأثير على الاستقرار الاقتصادي في العراق

سادساً: حدود البحث :

- تتضمن حدود البحث الزمنية المدة (2005-2015).

- تتضمن حدود البحث العراق مكانتاً .

سابعاً: هيكلية البحث : تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسية وهي كالتالي :

المبحث الأول : وتشمل الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني : وتتضمن تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: وتتضمن قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2015)

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي

أولاً : مفهوم السياسة النقدية:

هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والبنوك المركزية هي المسئولة عن السياسة النقدية من حيث آلية العمل وتنظيم حجم الائتمان وتنظيم سوق النقد بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة،المتمثلة بالاستخدام الكامل والمحافظة على وضع مواط لميزان المدفوعات ،وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم (داود، 2013: 349).

ويعرفها (George pariente) : بأنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قد أحدثت أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (بخاري، 2010: 59).

ويعرفها بول سام ويلسون: بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان ، وتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة طي وسياسة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، وبهذا يمكن القول بأنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تهتم بشؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة (ويلسون، 2006:803).

وتعرف أيضا: ما هي إلا واحدة من السياسات الاقتصادية التي تسعى البلدان من خلالها أو بواسطتها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية واجتماعية (هرموش - دروش، 2008: 11).

وتعرف أيضا: من وجهة نظر أخرى بأنه مجموعة الوسائل التي تستخدمها وتطبقها وتعمل بها السلطات النقدية المهيمنة والمسيطرة على شؤون الائتمانية والنقدية ، وهذا السيطرة أو الهيمنة تتم بأحداث تأثيرات في كمية النقود وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة (عبد الله ، 1999 : 207) والهدف من هذا التأثير أما حقن الاقتصاد بتيار جديد أو سحب وامتصاص السيولة الفائضة أو كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (Wrightsman , 1983 :274).

ثانياً: واقع السياسة النقدية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)

وفي إطار المتغيرات الاقتصادية التي مَرَ بها العراق والاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ وصدر قانون البنك المركزي المرقم ٥٦ لسنة (٢٠٠٤) الذي حل بديلاً لقانون البنك المركزي العراقي القديم المرقم (٦٤) لسنة (١٩٧٦)، أخذ البنك المركزي بزمام الأمور وتولى مجلس إدارة المصرف المركزي العراقي إصدار التعليمات والتوجيهات وحدد الآليات والتوجيهات والتعليمات للسياسة النقدية في العراق لغرض الوصول إلى الأهداف المركزية الأساسية ، ومنها رفع القوة الشرائية للدينار العراقي ورفع قيمته والمحافظة على توازنه مقابل العملات الأجنبية ولاسيما مقابل الدولار الأمريكي ، وكذلك من الأهداف الأساسية تخفيض معدلات التضخم فضلاً عن تكوين احتياطي أمريكي وإدارته كونه المسؤول عن إصدار العملة ، والحفاظ على قيمتها في داخل العراق وخارجه (النصيري ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ٢٠١٥) .ويهدف البنك المركزي إلى المحافظة على قيمة الدينار العراقي واستقراره وفقاً لما ورد في قانونه المرقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) ، والحفاظ على نظام نفدي مستقر تنافسي يستند إلى السوق ويقوم بتحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والرفاهية وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق ، ويُعد ذلك حداً فاصلاً في الإطار التنظيمي القانوني للنظام المالي الذي يعمل بموجبة البنك المركزي العراقي، و تنص المادة (٢٦/القسم الرابع /الامر ٥٦/٢٠٠٤) بأن لا يسمح للبنك المركزي تقديم الائتمان المباشر أو غير المباشر للحكومة أو أي مؤسسة عامة عدا ما يقدم للسيولة البنوك التجارية الحكومية على عكس القانون القديم لسنة (١٩٧٦) المرقم (٦٤) ، وكذلك إلغاء الائتمان الإلزامي ، وإنشاء محكمة للخدمات المالية للنظر في القرارات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي العراقي ، والسماح بالتحويل الخارجي وإلغاء كافة القيود والرقابة على التحويل الخارجي التي كان ينص عليها القانون السابق بشرط عدم خرق قانون مكافحة غسيل الأموال (الم رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤) ، ونتيجة لتغيير أهداف البنك المركزي طبقاً لقانون (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) تم تغير في استعمال أدوات السياسة النقدية في العراق وبده هناك توجه واضح في استعمال الأدوات الكمية كوظائف نقدية للبنك المركزي العراقي، اعتماد معايير دولية وتطبيقاتها من خلال قيام البنك المركزي العراقي بأعداد كشوفات وتقارير تقييم الوضع المالي في العراق ، وتشريع قانون مكافحة غسيل الأموال (رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤) ولأول مره في العراق وهو لحماية المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة كعامل أساسى في

تعاملاتها المالية على الصعيد المحلي والدولي ، ولاسيما مع تزايد الانفتاح الخارجي والتقدم السريع في عمليات التحويل لرؤوس الأموال (الجعوري ، ٢٠١٠ ، ١٤٠)

ثالثاً. أدوات السياسة النقدية في العراق :

إن من أهم الجوانب التي يسعى إليه المسؤولون وتشغل محور اهتمامهم عن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة هو التأكيد من فعالية أدوات السياسة النقدية والتي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها من قبل الحكومات بما في ذلك تحقيق درجة معينة من الاستقرار الاقتصادي (فهمي ، ٢٠٠٦: ٧) ولأدوات السياسة النقدية مجموعتان ، أدوات عامة تقليدية ، والأدوات الكمية والأدوات النوعية (اختيارية) تحقق أهدافاً بذاتها، وتتمثل الأدوات العامة بعمليات السوق المفتوحة ، وسعر إعادة الخصم ، والاحتياطيات القانونية، وتأثير هذا الأدوات على حجم الائتمان الكلي للجهاز المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على القاعدة النقدية ، هذا فيما يخص عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم، أما التغير في الاحتياطي القانوني فيؤثر على هيكل المستوى المتوقع للودائع المصرفية والائتمان المالي والنقد، ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية وتبقى جملة الاحتياطيات كما هي (سيجل ، ١٩٨٧: ٢٥٠) . وأما أدوات الأدوات الاختيارية فتستهدف الرقابة على نطاق سوق رأس المال، وعلى أنواع الائتمان الاستهلاكي وغيره من أنواع الائتمان ، وهذا الأدوات صيغت لتخصيص الائتمان، ولنلقي أولاً الضوء على الأدوات التقليدية.

١. عمليات السوق المفتوحة :

تعد عمليات السوق المفتوحة أداة حيوية ومهمة من أدوات البنك المركزي في محاولة منه للسيطرة على السيولة النقدية ومن ثم السيطرة على مستوى الأسعار العام، وترتبط فعالية هذه الأداة بتطور السوق المالية ولا تكون فعالة في الدول النامية بسبب تخلف أسواقها، ويقوم البنك المركزي العراقي بوساطة هذه الأداة بالدخول إلى السوق بائعاً أو مشرياً للأوراق المالية والنقدية، ومن أبرز عمليات السوق المفتوحة كالتالي:

أ- مزادات العملة الأجنبية :

نظراً للظروف التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي وما ترتب عليها من مجموعة من التحديات والتداعيات ومن أبرزها الإصدار النقدي المفرط والذي كان سبباً في انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وجدت السلطات النقدية المختصة نفسها في مدة من الزمن بأنها ينبغي عليها أن تبذل قصارى جهدها في الحد والتقليل من الإصدار النقدي المفرط، والسيطرة على الكميات النقدية الضخمة بما يتناسب ونمو الناتج المحلي الإجمالي بعد أن استقلت السياسة النقدية استقلالاً شبة تام إن لم يكن تماماً، وكانت مزادات بيع وشراء العملة الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي أول أداة تم العمل بها وتطبيقها من البنك المركزي بتاريخ ٤-١٠-٢٠١٣ ، ولازال العمل بها مستمراً بهدف الحد من الإصدار النقدي المفرط والسيطرة على حجم السيولة من خلال ضبط القاعدة النقدية والسيطرة عليها وساهمت هذه الأداة المستعملة من قبل البنك المركزي في تحقيق الآتي:

- استقرار سوق الصرف للدينار العراقي أي تحسين سعر الصرف للدينار العراقي أمام العملات الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي في أسواق الصرف إذ كان لكل دولار واحد (٣٠٠٠) دينار عراقي في أوقات حرب ٢٠٠٣ ، ونجحت هذه الأداة في تقليل ذلك وأصبح لكل دولار واحد (١٥٠٠) دينار عراقي.
- انخفاض عرض النقد والسيطرة على معدلات التضخم، وعلى الرغم من هذه التحسينات ساعد المزاد على إضعاف عمل السياسة النقدية بصورة متزامنة؛ لكونه يشجع الإحلال النقدي وكذلك دولرة الاقتصاد، وما زالت هذه المزادات مستمرة ولها القدرة على خفض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي إذا وصل إلى (١٢٥٠) دينار عراقي مقابل دولار واحد أمريكي (الشمري ٢٠٠٨، ١١٠).

ب. مزادات سندات وحوالات البنك المركزي العراقي :

يسعى البنك المركزي إلى التأثير في السيولة المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق النقدية وذلك من خلال الإدارة السليمة للسيولة ومن خلال أداة مزادات حوالات الخزينة للأوراق المالية الحكومية المتمثلة بحوالات الخزينة أو السندات شراء وبيعها (وزارة المالية، ٢٠٠٤، تعليمات رقم واحد).

٢. الاحتياطي الإلزامي (القانوني):

إنَّ ما تسعى إليه السياسة النقدية هو السيطرة على السيولة في الأمد القصير لكونها تعد بوصلة التدابير للسياسة الاستقرارية، وأنَّ هدف خفض معدل التضخم في الأمد القصير أو المتوسط يوجب سيطرة مالية على متطلبات السيولة ، وأنَّ أدنى ما يمكن استعماله للسيطرة في ظروف مثل الاقتصاد العراقي هو الاحتياطي القانوني، وتعتبر هذه الوسيلة من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ويستعملها البنك المركزي للسيطرة على مناسيب السيولة وحفظ ودائع الجمهور من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ومن ثُمَّ ينعكس على مستوى التضخم، فالتعليمات السابقة كانت تفرض متطلبات عديدة على ودائع المصارف لدى البنك المركزي العراقي وعلى النقد في الخزينة فقد كانت نسبة الودائع الجارية (٢٠%) و ودائع التوفير (٥%) و ودائع الثابتة (٦%). (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠: ٤١).

٣. سعر إعادة الخصم:

إنَّ عدم تطور السوق النقدية في العراق هو السبب وراء عدم الاعتماد عليها في إعطاء تصور عن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، وبالتالي فإنَّ البنك المركزي في عمله سوف يؤكد على أسعار الفائدة العائدة بين المصارف، وذلك من خلال تحديد سعر فائدة تأشيري يطلق عليه سعر البنك ، ويمثل واحدة من وسائل السياسة النقدية، ولإعداد سياسة جديدة قام البنك بعمل في (٢٠٠٤/٣/١) بإعطاء المصارف الحرية الكاملة في تحديد أسعار الفائدة فيما بينها في السوق على وفق أي سعر محدد ومتافق عليه من المصارف ، وهذا الإجراء من البنك قد أسهם في تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والاثتمان، ويبقى سعر البنك سعراً تأشيري يتم بوساطته تحديد الأسعار في الأسواق الثانوية والأولية ، وأسعار الفائدة على القروض التي يتم منحها عن طريق ما يسمى بوظيفة الملجأ الأخير للإئراض ، والسياسة النقدية للبنك المركزي ستعمل على تحقيق الاستقرار، عن طريق الإبقاء على السيولة المصرفية بمستويات تتناسب مع سعر البنك (الجوري ٢٠١٠: ١٥٥).

ثانياً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هو مجموعة من الوسائل والإجراءات والآليات التي تزيد من فعالية السياستين النقدية والمالية ودفع عجلة النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج (fisher, 1998: 404).

وبمفهوم آخر مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تحسين أسعار الفائدة وتخفيف معدلات التضخم باتجاه حالة التوازن (فرح ، ٢٠٠٨ : ٢٤).

أو هو مجموعة الآليات والوسائل والأدوات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستوى بطاله مقبول وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو ايجابية للناتج المحلي الإجمالي أي أيجاد حالة من التوازن المستقر динاميكي في الاقتصاد (الشمرى، ٢٠٠٢: ٦٥).

من خلال ما تقدم نستنتج تعريف شامل للاستقرار: بيئة اقتصادية خالية من التغيرات والتذبذبات في متغيرات الاقتصاد الكلي أو التقلب المتطرف في هذا المتغيرات ، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدلات ثابتة ومستقرة للتضخم يعد الاقتصاد مستقرا اقتصاديا، ومن جهة أخرى الركود المتغلب ودورات الإعمال القصيرة زمنياً والموازنة الغير مستدامة بالنسبة للمدفوعات تؤدي إلى صعود حاد أو هبوط حاد في الموازنة المالية وتضخم عال وتقلبات في أجيري سعر الصرف الأجنبي كلها أشارات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حالات عدم التأكيد وانخفاض الاستثمار والنمو الاقتصادي وانعدام الرفاهية الاجتماعية

ثالثاً . مؤشرات الاستقرار الاقتصادي :

هناك العديد من المؤشرات التي تعبّر عن الاستقرار الاقتصادي، ومن هذه المؤشرات الرقميّي للأسعار و النمو الاقتصادي والبطالة و ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وسعر الفائدة كلها مؤشرات يدل استقرارها على وجود استقرار اقتصادي في بلد ما وبالعكس وكلها مرتبطة بالسياسة النقدية للبلد، وبالتالي تقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات نقدية وأخرى حقيقة سنتاول هذه المؤشرات وعلاقتها بالسياسة النقدية (المغربي، ٢٠١١: ٣٣٢).

١. المؤشرات النقدية: وهي استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف واستقرار أسعار الفائدة والأنفاق العام وستتناول كل مؤشر وعلاقته بسياسة النقدية.

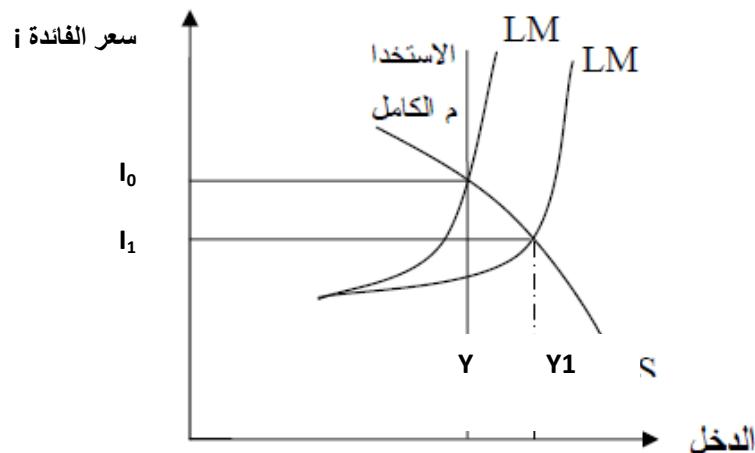
أ. السياسة النقدية و المستوى العام للأسعار :

إن زيادة كمية النقود ضمن شروط معينة تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي الحقيقي عن طريق تخفيف معدل الفائدة ، وذلك هو مضمون السياسة النقدية إلا إن الاستمرار في الإصدار النقدي قد يسبب

ارتفاعاً في الأسعار ولا تحمد عقباها إن لم تستطع السلطات من إحكام السيطرة عليها ، وهناك حالتين :

- الحالة الأولى : الاقتصاد في الاستخدام الكامل :

لنفرض إن تقاطع المنحنيين LM_0 و ISO يحدد دخل التوازن Y الذي يقابل استخدام الكامل لليد العاملة ومعدل الفائدة i_0 كما هو في الشكل الآتي :

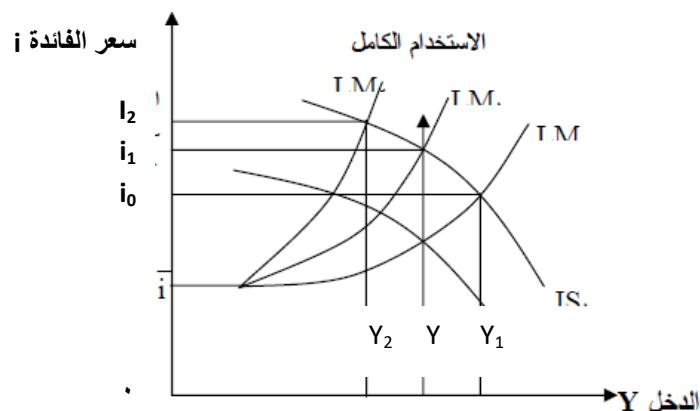


الشكل (١) الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل

إذا لجئت السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود ،فأن المنحني LM_0 ينتقل إلى جهة اليمين إلى الوضع LM_1 الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة إلى المستوى i_1 ، وهذا الانخفاض في معدل الفائدة يفعل الاستثمار ويؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، والتوازن يتطلب تحقيق الناتج الحقيقي Y_1 ، وبما أن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام الكامل عند الناتج Y فأنه يوجد فائض في الطلب الكلي يساوي ($Y - Y_1$)، وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار وتتحفظ القيمة الحقيقة لعرض النقود، وهذا يعني بأن مخزونات النقود تصبح غير كافية لتأمين نفس الحجم الحقيقي من المعاملات كالسابق ، ويضطر أصحاب الأوراق المالية وبالتالي إلى بيع بعض موجودات محفظتهم من أجل دعم مخزونات المعاملات ،الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الأوراق المالية ومن ثم ارتفاع في معدلات الفائدة وهذا الارتفاع في معدل الفائدة يخفض الاستثمار ، ويسمم في إعادة امتصاص الفائض في الطلب الكلي ، والتوازن بدوره يتحقق عند اختفاء هذا الفائض ، أي عند تقاطع المنحنيين IS و LM في نقطة تقابل دخل الاستعمال الكامل Y

وهذا يتطلب انتقال المنحنى LM_0 نحو اليسار ، من الوضع LM_1 إلى الوضع LM_0 ، وبذلك يعود معدل الفائدة إلى المستوى i_0 (كنعان ، ٢٠١٢ : ٢٩٠-٢٩١).

- **الحالة الثانية :** حالة فائض الطلب في سوق السلع والخدمات : تعزى هذه الحالة إما إلى زيادة الميل الحدي للاستثمار لدى المستهلكين ، أو إلى انخفاض الميل الحدي للإدخار لدى المستهلكين ، بينما يبقى عرض النقود ثابتاً ، وكما في الشكل البياني الآتي :



الشكل رقم (٢) حالة فائض الطلب في سوق السلع والخدمات
 بانتقال المنحنى IS إلى اليمين ، من الوضع IS_0 إلى IS_1 ، وبما إن دخل الاستعمال الكامل يساوي Y فأنة يوجد فائض في الطلب ممثلاً بالمسافة $(Y_1 - Y)$ وتنظر هنا عملية التضخم بالطلب ، وفي هذه الحالة تستطيع السلطات النقدية بتقليل عرض النقود ، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المنحنى LM نحو اليسار ، وهذا التقليل لكمية النقود يسبب ارتفاعاً في معدل الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار ، وينخفض الطلب الكلي وأخيراً تتوقف العملية التضخمية ، وإذا كان أثر سياسة التقليل النقدي كافياً لنقل المنحنى LM_1 من الوضع LM_0 إلى LM_1 فإن التوازن الاقتصادي الكلي يتحقق في مستوى دخل الاستعمال الكامل Y وفي نفس مستوى الأسعار السابق ، ويتحدد معدل الفائدة فقط عند مستوى i_1 الأكثراً ارتفاعاً من المستوى الأعلى i_0 ، وبناء على ذلك فإن سياسة تخفيض عرض النقود تؤدي إلى تخفيض محزونات المضاربة ، ولكنها لا تؤثر على محزونات المعاملات وتبعيتها ثابتة دون تغير (قاسم ، ١٩٦-١٩٧ : ١٩٣).

- **الحالة الثالثة: عدم مرونة الأجور والأسعار:** إن ارتفاع عرض النقود تستند على فرضية مرونة الأسعار والدخول في حركتها باتجاه الانخفاض ، ولكن الفرضية ليست واقعية في معظم الحالات

بإذا كانت حركة الأسعار والأجور غير مرنة في حركتها نحو الانخفاض فإن نقص الطلب الكلي ، الذي ينتج عن سياسة التقليص النقدي وارتفاع معدل الفائدة، لا يكون له أي تأثير على المستوى العام للأسعار ، وهذا يعني أننا بحاجة إلى كمية أكبر من النقود من أجل تامين نفس الحجم من المعاملات ، وإذا لم تتوفر هذا الكمية من النقود، فان الدخل الحقيقي ينخفض إلى مستوى أقل من مستوى الاستعمال الكامل ،أما من الناحية البيانية فان المنحنى LM ينتقل إلى جهة اليسار بتأثير التقليص النقدي الجاري بواسطة السلطات النقدية ، وبتأثير انخفاض القيمة الحقيقية للنقد بسبب ارتفاع الأسعار ،إذا كانت السياسة النقدية أكثر تقليضاً للنقد مما هو عليه الوضع في الحالة السابقة ،فان المنحنى LM يستقر في الوضع LM_2 ،إذا يكون معدل الفائدة في مستوى i_2 إذا يكون الدخل الحقيقي Y_2 الذي هو أقل من دخل الاستعمال الكامل Y (كعنان، ٢٠١٢، ٥٩٣).

٢. المؤشرات الحقيقة: والتي تشمل نمو الناتج ومعدلات البطالة وتوازن ميزان المدفوعات سنتاول

كل مؤشر وعلاقته بالسياسة النقدية:

أ. السياسة النقدية والنمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي يعبر عن الحالة التي تحدث فيها زيادة في الكمية المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ،والنمو الاقتصادي الإيجابي يقاس بالزيادة الحاصلة في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي المتحقق من السنوات السابقة ، ومن الموضوعات المهمة التي لازال الجدل فيها قائماً لحد الآن في التحليل الاقتصادي الكلي هو تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، إذ يرى مؤيدو النظرية النقدية أنَّ السياسة النقدية ذات تأثير وفعالية على النشاط الاقتصادي وفي تحقيق النمو الاقتصادي ،إذ تستعمل السياسة النقدية عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني لتحقيق الأهداف في النشاط الاقتصادي،إلا أنَّ فعالية السياسة النقدية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى تطور البنية الهيكيلية للاقتصاد ودرجة تطور القطاع المالي والانفتاح على العالم الخارجي الذي يؤثر على كفاءة رأس المال وعلى النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي والتنمية تربطهما علاقة قوية؛ لذلك يجب على هذه السياسة أنَّ تعمل بأعلى درجات الكفاءة لإدارة الموارد المالية ، حتى لا تعود بتأثير سلبي على عملية النمو الاقتصادي(الهبيتي، أیوب، 2012: 17).

و أن تحقيق النمو الاقتصادي يتم من خلال الزيادة في الدخل القومي بالأسعار الحقيقة أو الثابتة عبر الزمن ولابد أن يرتبط تحقيق معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو السكاني حتى يتسعى لنا القول بأن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق مما يزيد من مستوى معيشة أفراد المجتمع (حملاوي .(55 : 2014 ،

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة

(٢٠١٥-٢٠٠٥)

أولاً: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي : يمثل المستوى العام للأسعار مؤشر السياسة النقدية، فيما مثلت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خمسة مؤشرات كالآتي :

١. العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار وعرض النقد : تطورات العلاقة بين عرض النقد و الرقم القياسي للأسعار وتقسم الدراسة على ثلاثة مدد :

أ . المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) ارتفع عرض النقد من (١١٣٩٩١٢٥) مليون دينار في العام (٢٠٠٥) إلى (٣٧٣٠٠٣٠) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (٢٣,٧ %) ، كذلك ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (٤٩,٩ %) في عام (٢٠٠٥) إلى (١٢٢,١ %) لعام (٢٠٠٩) وبمعدل نمو مركب (١٧,٨ %) ويعود السبب في ذلك إلى تردي الوضع الأمني وارتفاع أسعار الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وكذلك نتيجة العلاقة الطردية بين عرض النقد و الرقم القياسي للأسعار إذ إن ارتفاع عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار والعكس صحيح .

ب . المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) : ارتفع عرض النقد من (٥١٧٤٣٤٨٩) مليون دينار للعام (٢٠١٠) إلى (٦٩١٠٧٨٤٨) مليون دينار للعام (٢٠١٥) وبمعدل نمو مركب (٤,٨ %) ، في حين ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (١٢٥,١ %) في عام (٢٠١٠) إلى (١٤٨,٠ %) لعام (٢٠١٥) وبمعدل نمو مركب قدره (٢,٨ %) والسبب هو الارتفاع في كافة القطاعات السلعية

والخدمية على مستوى النشاط الاقتصادي في العراق والعلاقة الطردية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار.

ت . المدة الإجمالية للدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) : بلغ عرض النقد (١١٣٩٩١٢٥) مليون دينار للعام (٢٠٠٥) وارتفع في العام (٢٠١٥) إلى (٦٩١٠٧٨٤٨) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب (١٦,٤ %) ، كذلك ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (٤٩,٩ %) في العام (٢٠٠٥) إلى (١٤٨,٠ %) في العام (٢٠١٥) وبعد نمو مركب (٩,٨ %) . و يلاحظ ارتفاع عرض النقد في العام (٢٠١٥) مقارنةً بعام (٢٠٠٥) و انخفض عرض النقد في عام (٢٠١٥) مقارنةً بالعام (٢٠١٤) ، والسبب في ذلك يعود لتراجع فعاليات معظم الأنشطة الاقتصادية و الركود في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة الأحداث الأخيرة التي مَرَ بها البلد وكذلك انخفاض أسعار النفط عالمياً ، ويوضح مما تقدم أنَّ هناك علاقة طردية بين عرض النقد و الرقم القياسي للأسعار المستهلك إذ إنَّه كلما زاد العرض فإنَّ ذلك النقد يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي للأسعار المستهلك ، ينظر الجدول (٨) .

(٢٠١٥)

معدل النمو المركب %	الرقم القياسي للأسعار % مليون دينار عراقي	معدل النمو المركب %	عرض النقد MS1 مليون دينار عراقي	السنة
٩,٨	١٧,٨	٤٩,٩	١٦,٤	11399125
				2005
				15460060
				2006
				21721167
٩,٨	٢,٨	٧٦,٤	٢٣,٧	2007
				28189934
				2008
				37300030
				2009
				51743489
٩,٨	٢,٨	١٠٠	٤,٨	2010
				62473929
				2011
				63735871
				2012
				69605102
٩,٨	٢,٨	١٠٢,٧	٤,٨	2013
				72087458
				2014
				69107848
٩,٨	٢,٨	١٢٢,١	٤,٨	2015

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

*وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية (٢٠٠٥-٢٠١٥).

تم احتساب معدل النمو المركب بالاعتماد (١٠٠ × المدة ÷ ln سنة الأساس - سنة المقارنة).

٢. العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي: وتم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاثة مدد

أ. المدة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) : بلغ المستوى العام للأسعار (%) في عام (٢٠٠٥) وارتفع في عام (٢٠٠٩) إلى (%) ١٢٢,١ وبمعدل نمو مركب قدره (%) ١٧,٨ ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (103551403.4) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وازداد في عام (٢٠٠٩) إلى (124702847.9) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (%) ٣,٧ .

ب. المدة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) : بلغ المستوى العام للأسعار (%) ١٢٥,١ في عام (٢٠١٠) وارتفع في عام (٢٠١٥) إلى (%) ١٤٨,٠ وبمعدل نمو مركب قدره (%) ٢,٨ ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (132687028.6) مليون دينار في عام (٢٠١٠) وازداد في عام (٢٠١٥) إلى (183232930.٧) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (%) ٥,٣ .

ت. المدة الإجمالية من (٢٠٠٥-٢٠١٥): بلغ المستوى العام للأسعار (%) ٤٩,٩ في عام (٢٠٠٥) وارتفع في عام (٢٠١٥) إلى (%) ١٤٨,٠ وبمعدل نمو مركب قدره (%) ٩,٨ ، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي (103551403.4) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وازداد في عام (٢٠١٥) إلى (183232930.٧) مليون دينار وبمعدل نمو مركب قدره (%) ٥,١ . نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي حسب التقرير الصادر من البنك المركزي خلال المدة الإجمالية (٢٠٠٥ - ٢٠١٥) استمر الناتج المحلي بالارتفاع بنسبة طفيفة في عام (٢٠١٤) بسبب العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد وأزمة النازحين وانخفاض أسعار النفط عالميا، إما فيما يخص المستوى العام للأسعار خلال المدة الإجمالية تعد مقبولة ضمن إطار يمكن السيطرة عليه والسبب الذي يجعل هذه المستويات من الأسعار مقبولة الانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ونجح البنك المركزي العراقي في احتواء التضخم من خلال عدة إجراءات منها استقلالية البنك المركزي العراقي وتمسكه بعدم تمويل عجز الموازنة من خلال سياسة النقد الرخيص واستمرار البنك المركزي في نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية التي ساهمت في احتواء الكبير للتضخم، وأن العلاقة بين المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي علاقة موجبة طردية .انظر جدول (٩)

الجدول (٩) العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي للمدة

(٢٠١٥-٢٠٠٥)/مليون دينار

السنة	الرقم القياسي للأسعار مليون دينار عراقي	معدل النمو المركب %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة/مليون دينار	معدل النمو المركم %
٢٠٠٥-٢٠١٥	٤٩,٩	٣,٧	١٠٣٥٥١٤٠٣,٤	٩,٨
	٧٦,٤		١٠٩٣٨٩٩٤١,٣	١٧,٨
	١٠٠		١١١٤٥٥٨١٣,٤	١٧,٨
	١٠٢,٧		١٢٠٦٢٦٥١٧,١	١٧,٨
	١٢٢,١		١٢٤٧٠٢٨٤٧,٩	١٧,٨
	١٢٥,١	٥,٣	١٣٢٦٧٠٢٨,٦	٩,٨
	١٣٢,١		١٤٢٧٠٠٢١٧,٠	٢,٨
	١٤٠,١		١٦٢٥٨٧٥٣٣,١	٢,٨
	١٤٢,٧		١٧٤٩٩٠١٧٥,٠	٢,٨
	١٤٥,٩		١٧٥٣٣٥٣٩٩,٦	٢,٨
	١٤٨,٠		٨٣٢٣٢٩٣٠,٧١	٢,٨

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

*وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية (٢٠١٥-٢٠٠٥).

تم احتساب معدل النمو المركم المدة $(\ln \frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الأساس}} \times 100)$.

المبحث الثالث

قياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة

(٢٠١٥-٢٠٠٥)

أولاً : وصف متغيرات البحث : يهدف لقياس المبحث عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر فيها متغير تابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) وهي كالتالي :

١. (المتغير التابع) : الأرقام القياسية (٢) : يرتبط معدل التضخم بعلاقة طردية مع عرض النقد لأنـه كلما ازداد عرض النقد سوف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد (زيادة عدد

الوحدات النقدية المستخدمة لشراء السلعة نفسها) أي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ويقاس الرقم القياسي للأسعار بالوحدات ويمثل التغير فيه معدل التضخم.

٢.المتغير المستقل عرض النقد (X1) : يشير إلى صافي العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية في الأنماذج كونه جزءاً من عرض النقد (MS1) ، وهو بالمليون دينار عراقي.

٣. الناتج المحلي الإجمالي (X2) : ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ، ويعد مقياساً تجميعياً للإنتاج ، الذي تم خلال فترة زمنية محددة ، ويقاس هذا المتغير بالمليون دينار عراقي وبالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧.

٤. سعر الفائدة (X3) : كلفة الاحتفاظ بالنقود، ويرتبط بعلاقة عكسية و مباشرة مع عرض النقد إذ كلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة وهو نسبة مؤدية .

٤. سعر الصرف الاسمي (X4) : يقيس العلاقة بين العملة المحلية للبلد والعملات الأجنبية، وأن الزيادة في عرض النقد تعني تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، وإن عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الأجنبية سيصبح أكبر، ويقاس بالدينار العراقي .

ثانياً : متغيرات البحث: تتكون متغيرات البحث من سلسلة زمنية وكالآتي :

الجدول (١) متغيرات البحث

X4*	X3**	X2*	X1**	Y *	السنة
سعر الصرف	سعر الفائدة	الناتج المحلي الأجمالي	عرض النقد	الأرقام القياسية	
1469	7	103551403.4	11399125	٤٩,٩	2005
1467	10.416	109389941.3	15460060	٧٦,٤	2006
1255	20	111455813.4	21721167	١٠٠	2007
1193	16.75	120626517.1	28189934	١٠٢,٧	2008
1170	8.833	124702847.9	37300030	١٢٢,١	2009
1170	6.25	132687028.6	51743489	١٢٥,١	2010
1170	6	142700217	62473929	١٣٢,١	2011
1166	6	162587533.1	63735871	١٤٠,١	2012
1166	6	174990175	73830964	١٤٢,٧	2013
1166	6	175335399.6	72087458	١٤٥,٩	2014
1167	6	183232930.7	69107848	١٤٨,٠	2015

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى :

* وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الحسابات القومية ،النشرة السنوية (٢٠١٥-٢٠٠٥).

*البنك المركزي العراقي المديرية العامة للأبحاث والإحصاء ،النشرة السنوية (٢٠١٥-٢٠٠٥).

ثالثاً : الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون : يستعمل لاختبار العلاقة الخطية بين المتغيرات الكمية وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي :

١. الإشارة موجبة بين عرض النقد والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت (**,٩٣٨)، وهو ارتباط قوي ومعنوي .
٢. الإشارة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت (**,٨٨٨)، وهو ارتباط قوي ومعنوي .
٣. الإشارة سالبة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت (-٠,٣٩٩)، وهو ضعيف وغير معنوي .
٤. الإشارة سالبة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت (-٠,٩٠٨)، وهو ارتباط قوي ومعنوي ، ينظر الجدول (٢) .

جدول (٢) اختبار معامل الارتباط بيرسون

المتغير التابع		N	Pearson Correlation	Sig
x1	عرض النقد	١١	.٩٣٨**	٠.٠٠٠
X2	الناتج المحلي الإجمالي	١١	.٨٧٩**	٠.٠٠٠
X3	سعر الفائدة	١١	- .٣٩٩	٠.٢٢٥
X4	سعر الصرف	١١	- .٩٠٨**	٠.٠٠٠

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss) ، *مستوى معنوية (%)

١. رابعاً : نتائج التحليل القياسي : قدرت أربع متغيرات لكل متغير تابع وكانت النتائج كالتالي : أنَّ زيادة عرض النقد بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (46.28) وحدة .
٢. أنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٤٩,٣٠٧) وحدة .

٣. العلاقة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فقد كانت غير معنوية بحسب

النموذج المقدر	المتغير	المعادلة المقدرة	T Sig		F Sig	R ²	اختبار D.W	اختبار PARK
			a	B				
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن	X1	$Y = -692.096 + 46.289 \ln X_1$.000	.000	.000	.963	1.627	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن	X2	$Y = -952.453 + 46.307 \ln X_2$.009	.023	.000	.967	3.292	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيسر	X3	$\ln Y = 2.173 - 0.005 X_3$.000	.249	.000	.963	3.280	ناجح
النموذج الخطى	X4	$Y = 412.911 - 0.240 X_4$.000	.000	.000	.825	1.086	ناجح

اختبار

(t) إذا كانت قيمة (sig) وهي أكبر من (0.05) .

٤. أنَّ زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٤٠ , ٢٤)

وحدة جدول (٣) نتائج البحث القياسية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

الاستنتاجات:

أولاً : الجانب التحليلي : أظهرت نتائج التحليل للعلاقة بين السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي العلاقات الآتية ، الإشارة موجبة بين المستوى العام لأسعار المستهلك وكلًا من عرض النقد وكذلك الناتج المحلي الإجمالي) أي إن العلاقة بينهما طردية بينهما ، والإشارة سالبة بين المستوى العام لأسعار المستهلك وكلًا من أسعار الفائدة وأسعار الصرف أي أن العلاقة العكسيّة بينهما .

ثانيًا : الاختبار الإحصائي معامل ارتباط بيرسون :

١. الإشارة موجبة بين عرض النقد والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت ($*.٩٣٨$) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .
٢. الإشارة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة طردية ، و أنَّ قوة الارتباط شكلت ($*.٨٨٨$) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي
٣. الإشارة سالبة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، وأنَّ قوة الارتباط شكلت (-٠.٣٩٩) ، وهو ضعيف وغير معنوي.
٤. الإشارة سالبة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مما يعني أنَّ علاقة الارتباط بينهما علاقة عكسية ، و أنَّ قوة الارتباط شكلت (-٠.٩٠٨) ، وهو ارتباط قوي ومعنوي .

ثالثاً : نتائج التحليل القياسي :

١. أنَّ زيادة عرض النقد بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (46.28) وحدة .
٢. أنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٤٩,٣٠٧) وحدة .
٣. العلاقة بين سعر الفائدة والرقم القياسي لأسعار المستهلك ، فقد كانت غير معنوية بحسب اختبار t) إذا كانت قيمة (sig) وهي أكبر من (0.05) .
٤. أنَّ زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف يسهم في انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار (٠,٢٤٠) وحدة .

المقتراحات :

١. ضرورة استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل مواز وبأقل المخاطر في الاستقرار النقدي لخدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي.
٢. الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وهذا يتطلب ضرورة تفعيل دور السياسة النقدية إلى جانب السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
٣. العمل على تحقيق التوازن بين القطاعين الحقيقي والنفطي من خلال تحقيق التوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي .

٤. تحفيز عملية الاستثمار ولاسيما المستثمرين المحليين في تحفيز استثماراتهم وزيادتها مما يدعم الناتج المحلي الإجمالي .
٥. استعمال أدوات السياسة النقدية بشكل يحقق الاستقرار النقدي ولتشجيع عناصر الطلب الكلي على السلع و الخدمات .
٦. العمل على تحفيز المصادر الأهلية في التوجه نحو السوق المحلية ودعم السياسة النقدية في توفير وتأمين الائتمان المصرفي الذي تتطلبه عملية استهداف الناتج المحلي الإجمالي والتصدي للبطالة والانكماس وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
٧. التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية بشكل أكبر من أجل تحقيق اكبر للاستقرار الاقتصادي .
٨. الاستمرار في مزادات العملة الأجنبية التي استخدمها البنك المركزي ضمن أداة عمليات السوق المفتوحة لسحب السيولة في حالة التضخم وضخ السيولة في حالة الانكماس .
٩. الاستمرار في التصدي لارتفاع العام في مستوى الأسعار والذي يولد التضخم عن طريق الإشارات السعرية للبنك المركزي العراقي .
١٠. العمل بقانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وإعطاء حرية اكبر للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي وعدم اخذ البنك المركزي كآلية (الرافعة المالية) واستخدامها في تمويل عجز الموازنة بل العمل أكثر على فصل البنك المركزي عن الحكومة .

المصادر والمراجع :

أولاً . الكتب:

١. بوخاري، لحلو موسى ،(2010)،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٢. جوارتني، جيمس، استروب، ريجارد ،(1999)، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣. الجنابي، أ.د.هيل عجيل جميل ،(2009)،النقد والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ، عمان.
٤. داود، د.حسام علي،(2013)،مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، الطبعة الثالثة ،جامعة البلقاء التطبيقية ، عمان.
٥. سigel، باري ،(1987)،النقد والبنوك من وجهة نظر النظريين، الترجمة: طه عبد الله منصور ، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ،دار المريخ ، المملكة العربية السعودية.
٦. عبد الله ،د. عقيل جاسم ،(1999)،النقد والمصارف ، دار مجلاوي للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، عمان.

٧. العساف، د.احمد عارف، صافي، د.وليد احمد،(2013)،الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، عمان،الأردن.
٨. فهمي ، د.حسين كامل،(2006)،أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد ،المعهد الإسلامي للبحوث ،المملكة العربية السعودية.
٩. قاسم ، أحمد رفيق،(١٩٩٣) ،التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب ،سوريا.
١٠. كنعان، علي،(٢٠١٢)، النقد و الصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني،طبعة الأولى ،بيروت.
- ١١.المغربي، د.ابراهيم متولي حسن،(2011)، دور حواجز الاستثمار في تعجيل عملية النمو الاقتصادي ، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر ،طبعة الأولى ، الإسكندرية، مصر.
١٢. هرموش، د.محمود،درويش، د.هلال،(2008)، اقتصاديات نقدية ، دار المعرفة للطباعة والنشر ،طبعة الأولى ، لبنان.
١٣. ويلسون، أ. بول سام ، (2006)، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان.
١٤. الوزني ، د.خالد واصف ،رافع ، د.احمد حسين ،(2007)،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، جامعة البلقاء التطبيقية ،عمان.
- ثانياً.البحوث والمقالات والدوريات:
١. الزاملي،دعاء محمد،(٢٠١٤)" دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمندة(2003-2012)، مجلة الفادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،العدد (١) ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الفادسية.
٢. الهبيتي ، أيوب،(٢٠١٢)" دور السياسة المالية والنقدية في النمو الاقتصادي،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الانبار.

ثالثا.التقرير والنشرات الرسمية الحكومية والمقابلات:

١. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي للأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٥).
٢. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام (٢٠١٥-٢٠٠٥).
٣. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات السنوية الأولية والنهائية لنتائج المحلي الأجمالي لسنة الأساس (٢٠٠٧=١٠٠) .
٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية ،التقارير الشهرية والسنوية لأسعار المستهلك لقياس التضخم (٢٠١٥-٢٠٠٥) .
٥. وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لسعر الصرف الاسمي (٢٠١٥-٢٠٠٥) .
٦. وزارة المالية ، تعليمات رقم واحد ، ٢٠٠٤ .
- ٧.النصيري،شبكة الاقتصاديين العراقيين،
- رابعاً.الرسائل والاطاريج:

- ١.الجبوري، حمد حسين خلف مشعل ، (٢٠١٠)"الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق تحليلاً مقارناً للمندة 2000-2008،رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة تكريت.
٢. حملاوي،أيمان،(٢٠١٤)" دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للمندة (1990-2012)،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر- بسكره،الجزائر.

٣. سلمى ، دوحة،(٢٠١٥)" أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضرير بسكرة،الجزائر.
٤. الشمري، باسم خميس عبيد،(٢٠٠٨)" فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمندة(1990-2005)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد.
- ٥.الشمرى، د.مايى شبيب،(٢٠٠٢)" تقييم سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية المملوكة من المؤسسات الدولية،أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ٦.فرح، سكته جهيد،(٢٠٠٨)" فاعلية الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمندة (1991-2006)، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة.
- ٧.قسميوري،كفيه،(٢٠١٦)"التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة (2008-2015)، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضرير- بسكرة ،الجزائر.
- خامساً.شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت):
- ١. البنك الدولي ،مؤشر عرض النقد بالمعنى الضيق ، <http://data.albankaldawli.org>
 - ٢. البنك الدولي ، مؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع ، <http://data.albankaldawli.org>
 - ٣. البنك المركزي العراقي ، بيانات مختلفة <http://Central Bank of Iraq>
 - ٤. وزارة التخطيط، موقع الجهاز المركزي للإحصاء،<http://www.cosit.gov.iq/ar>
 - ٥.المجلة الأكاديمية العراقية ، [Iraq Academic Scientific](#)،
- سادساً. المصادر الأجنبية:

- 1.Bali hamaid، (1993).inflation et mal-development en Algeria،OPU..
- 2.wrights man,(1983).An introduction to monetary theory and policy ،the press free.
٣. R.dornbusch·F.Fisher ، (1998) ، Macro economics ، SeventhEd، MCGraw - Hill Inc.